المسألة السابعة [1]

ضمير الفصل . . (هل له محلٌ من الإعراب ؟)

توطئة:

الضمير الواقع فصلاً له شروط:

الأول: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة، ويكون هو الأول في المعنى.

وإنّما اشتُرط فيه ذلك، لأنّ فيه ضرباً من التوكيد، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل، نحو : قمتَ أنتَ، قال تعالى «اسكنْ أنت وزوجُك الجنّةَ» [2]فيمتنع: زيدٌ إياه فاضلٌ، وأنت إياك عالمٌ، وأمّا : إنّك إياك فاضلٌ فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

الثاني: أنْ يطابق ما قبله،فلا يجوز : كنت هو الفاضلُ. . أمّا قول جرير الخطفيّ : [3]

وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبتُ هو المصابا

وكان قياسه أن يقول : يراني أنا المصابا . . قيل الضمير توكيد، وقيل : على الفصل، ففصل لما كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو المصاب، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه معنى. [4]

الثالث: أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ والخبر من الأفعال، والحروف نحو (كان وأخواتها – ظن وأخواتها – إنّ وأخواتها). وإنّما اشتُرط فيه ذلك، لأن الغرض منه إزالة اللبس بين النعت والخبر. . إذْ الخبر نعتٌ في المعنى للمبتدأ، وذلك نحو : زيدٌ هو القائمُ، لأن الذي بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله، فلما جئت به (هو) فاصلة، بيّن أنك أردت الخبر، وأنّ الكلام قد تمّ به لفصلك بينهما، إذْ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح. [5]

---

١) م (١٠٠- ج٢/ ٧٠٦)
٢) من الآية (١٩) من سورة الأعراف.
٣) البيت من (الوافر) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٠).
٤) المرجع السابق (٢/ ٥٧٠)
٥) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٠).

فإنْ قيل : إذا كان الغرضُ من الفصل إنّما هو الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبسَ فيه، في قوله تعالى : «كنّا نحن الغالبين»[1]، وقوله تعالى «إنْ ترن أنا أقل منك مالاً وولدا»[2] ولا لبس في ذلك، لأنّ المضمرات لا توصف؟

فالجواب: إنّ هذا هو الأصلُ أنْ لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر، أجري المضمر مجراه، وإنْ كانت المضمرات لا تنعت، إذْ كان أصله المبتدأ والخبر.

الرابع : أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات. . وإنّما اشتُرط فيه ذلك، لأنّ فيه ضرباً من التوكيد، ولفظه لفظ معرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أنّ التوكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً، لأنّه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين.

وأمّا قوله : أو قارب المعرفة، فإشارة إلى باب (أفعل) لأنه يقع بعد الفصل، وإن لم يكن معرفة، فإنه مشابهٌ للمعرفة من أجل أنه غير مضاف، ويمتنع دخول (أل) عليه، فجرى مجرى العلم في امتناعه من (أل).

ويُقال له فصلٌ أو عماد. . فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل بين الاسم الأول وما بعده، وآذن بتمامه ولم يبقَ منه بقيّة من نعت أو بدل إلا الخبر لا غير. . والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمّد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده. [3]

والآن هل له موقعٌ من الإعراب؟

مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنّ ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً، وله موضعٌ من الإعراب.

ذهب الفرّاء : أنّ موضعه موضع ما قبله، فحله الرفع بين (المبتدأ والخبر، وبين معمولي (إنّ) وأخواتها، وكذا بين معمولي(كان وأخواتها) لأن الاسم مرفوع) ومحله النصب بين معمولي (ظن وأخواتها).

---

١) من الآية (١١٣) من سورة الأعراف.
٢) من الآية (٣٩) من سورة الكهف.
٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٠)

ودليله : إنه توكيد لما قبله، فنُزّل منزلة النفس إذا كان توكيداً، فكما أنّك إذا قلت : جاءني زيد نفسُه، كان (نفسَه) تابعاً لزيدٍ في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت : زيدٌ هو العاقلُ، يجب أن يكون تابعاً له في إعرابه.

ذهب الكسائي : إلى أنّ موقعه موقع ما بعده، فمحله الرفع بين (المبتدأ والخبر) وبين معمولي (إن وأخواتها) ومحله النصب بين معمولي (كان وأخواتها) و(ظن وأخواتها).

ودليله : إنه وما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه. [١]

مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنّه يسمى فصلاً، لأنه يفصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، كقولك : زيدٌ هو العاقلُ، ولا موضع له من الإعراب. [٢]

وابن هشام : سُمي فصلاً لأنه فصل بين الخبر والتابع، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة (النعت) لوقوع الفصل في نحو «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم» والضمائر لا توصف. [٣]

والحقيقة التي لا مراء فيها أنّ ضمير الفصل من القضايا الملبسة إلى حدّ كبير، إذْ إنّه لا يظهر له حكمٌ في بابِ المبتدأ والخبر وإن وأخواتها،لأن أخبارها مرفوعة، فإنْ قلت: زيدٌ هو القائمُ – وإنّ زيداً هو القائم. . قال تعالى «فأولئك هم الظالمون»[٤] وقال تعالى «هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم»[٥] وقال تعالى «إنّ هذا لهو القصص الحق»[٦]وقال تعالى «إنّه هو التواب الرحيم» (فلا يّعلم إنّ المضمر فصل، أو مبتدأ إلا بالإرادة والنيّة، أو الحكم والتقدير، فإن جعلته مبتدأ، كان اسما، فله محلٌ من الإعراب، وهو الرفع على الابتداء، ويدل على ذلك : أنّك لو وضعت موضعه اسماً ظاهراً لرفعته، فتقول : زيدٌ غلامُه القائمُ.. وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية، وصيّرته حرفاً، وتلغيه كما تلغي الحروف، نحو إلغاء (ما) في قوله تعالى «فبما رحمةٍ من الله. . . .»الآية [٧] فلا يكون له محلٌ من الإعراب.. وليس ذلك بأبعدَ من عمل (ما) عمل (ليس) لشبهها بها، والقياس أن لا تعمل. . ونظير ذلك في السماء التي لا موقع لها من الإعراب، كالكاف في (ذلك – أولئك – رويدك. . ونحوها) [٨]

١) مغني اللبيب (٢/ ٥٧١).
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري (م/ ١٠٠-٢/ ٧٠٦).
٣) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٠-٥٧١).
٤) من الآية (٩٤) من سورة (أل عمران).
٥) من الآية(٨٨) من سورة (هود).
٦) من الآية (١٦٢) من سورة (آل عمران).
٧) من الآية (٥٩) من سورة (آل عمران).
٨) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣).

وإنّما يظهر حكم الضمير مع الفعل لأن أخباره منصوبةٌ نحو: كان زيد هو القائمَ.. وظننت زيداً هو العاقلَ، فالضمير فصلٌ أو توكيد لنصب ما بعده. . قال تعالى «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم»[١] وقال تعالى «كانوا هم الغالبين»[٢] وقال تعالى «إن كان هذا هو الحقَّ»[٣]

وقال تعالى «وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين»[٤] قرأ الجمهور «الظالمين» على أن (هم) فصل، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان (الظالمون) بالرفع على أنه (خبر) و (هم) مبتدأ.. وذكر أو عمرو والجرميّ: أنّ لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده خبر. [٥]

وعلى هذا فإنّه يجوز رفع ما بعد هذه المضمرات، سواء كان قبلها معرفة، وبعدها أو لم يكن، وذلك نحو قولك : ما ظننتُ أحداً هو خيرٌ منك. . فـ (أحداً) مفعول به أول، و(هو خيرٌ) مبتدأ وخبر في موضع نصب، مفعول به ثان. . وكذلك لو قلت: ما ظننتُ زيداً هو قائمٌ، أي: سبق بنكرة أو معرفة، وهو استعمال ناس كثيرٌ من العرب حكاه سيبويه.

وعند رؤبة : إنّه كان يقول : أظنّ زيداً هو خيرٌ منك (بالرفع). [٦] وقال أبو زيد : سمعتهم يقرأون " تجدهم عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً " [٧] يعني: برفع (خير وأعظم). [٨]

يقول الزجاج : و(خيراً) مفعول به ثان ل(تجدوه) ودخلت (هو) فصلاً، ولو كان في غير القرآن لجاز : تجدوه هو خيرٌ، فكنتَ ترفع ب(هو) ولكن النصب أجود في العربيّة، ولا يجوز في القرآن غيره [٩]

ويقول أبو حيّان : «هو خيراً وأعظمَ أجراً » بنصبهما، واحتمل (هو) أن يكون فصلاً، وأن يكون تأكيداً لضمير النصب في (تجدوه)، ولم يذكر الزمخشريّ، والحوفي، وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل.

وقال أبو البقاء: (هو) فصل، أو بدل، أو تأكيد، فقوله : أو (بدل) وهْمٌ، إذ لو كان بدلاً لطابق في النصب، فكان يكون (إياه) .

---

١) من الآية (١١٧) من سورة (المائدة).
٢) من الآية (١١٦) من سورة الصافات.
٣) من الآية (٣٢) من سورة الأنفال.
٤) من الآية (٨٦) من سورة الزخرف.
٥) البحر المحيط (٨/ ٢٧)
٦) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣)
٧) الآية (٢٠) من سورة المزمل.
٨) البحر المحيط (٨/ ٢٧).
٩) معاني القرآن للزجاج (٥/ ١٩٠)

وقرأ أبو السمال، وابن السميفيع «هو خيرٌ وأعظمُ» برفعهما على الابتداء، أو الخبر.

قال أبو زيد: وهي لغة تميم يرفعون ما بعد الفاصلة، يقولون: كان زيدٌ هو العاقلُ (بالرفع).

قال قيس بن ذريح :[1]

تَحِنُ إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ

وفي رواية (تبكى) مكان (تحن). .

والشاهد فيه (أقدرُ) فقد جاء مرفوعا،لأنّ القافية مرفوعة. . ويروى (أُدرَ) بالنصب [2]

ويقول محي الدين درويش في (إعراب القرآن الكريم):«وجاز أن يكون (هو) فصلاً وإن لم يقع بين معرفتين،لأنه وقع بين معرفة ونكرة، ولكن النكرة يشبه المعرفة لامتناعه من التعريف بأداة التعريف، ووجه امتناعه من التعريف بها : أنّه اسم تفضيل، ولا يجوز دخول (أل) عليه إذا كان معه (من) لفظاً أو تقديراً، و(من) هنا مقدّرة، أي : خيراً مما خلقتم [3]، ومثل قولك : ما ظننتُ أحداً هو خيراً منك (بنصب (خير) ورفعه، قوله تعالى : أنْ تكون أمةٌ هي أربى من أمة » [4]. .

يقول الفرّاء : وموضع (أربى) نصبٌ، وإن شئتَ رفعتَ، كما تقول : ما أظنّ رجلاً يكون هو أفضلَ منك – وأفضلُ منك، بالنصب على العماد، والرفعِ على أن تجعل (هي) اسما. [5]

يقول ابن هشام : وأجاز الفرّاء وهشام ومنْ تابعهما من الكوفيين كونه نكرةً(أي الاسم السابق) نحو : ظننتُ أحداً هو القائم، وكان رجلٌ هو القائمَ، وحملوا عليه «أن تكون أمةٌ هي أربى» فقد رووا (أربى) منصوباً. [6]

يقول ابن هشام : الضمير في قوله تعالى «أن تكون أمة هي أربى من أمة» مبتدأ،لأنّ ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل. [7]

---

١) البيت من الطويل. . شرح المفصل (٣/ ١١٢) البحر المحيط (٨/ ٣٥٩).
٢) البحر المحيط (٨/ ٢٧).
٣) إعراب القرآن الكريم (١٠/ ٢٧٠).
٤) من الآية (٩٢) من سورة (النحل).
٥) معاني القرآن (٢/ ١١٣).
٦) مغني اللبيب (٢/ ٥٦٨).
٧) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٢).

ويقول أبو حيّان:

و(هي أربى) مبتدأ وخبر، وأجاز الكوفيون أن تكون (هي) عماداً، يعنون (فصلاً)، فتكون (أربى) في موضع نصب، وهو لا يجوز عند البصريين لتنكير (أمة)

وفيما قاله نظر. . فقوله " ولا يجوز نصب (أربى) عند البصريين لتنكير (أمة)، وذلك لأنّ شرط البصريين لم ينخرم، وهو : أنّ ما بعد الضمير يجوز أن يكون نعتا لما قبله، والنعت تابعٌ لمنعوته، وشرطها المطابقة، وإن كان بعده نكرة اقتربت من المعرفة (أربى) لكونه اسم تفضيل، إلا أنه مازال نكره ولم يرق للمعرفة. . ألا ترى أنّم جوّزوا في الجملة الواقعة بعد نكرة موصوفة أن تكون في محل نصب (حال) وإن لم ترق بالوصف إلى المعرفة ؟ وذلك كأن تقول : هذه أمةُ حرّة (تدافع) عن كرامتها، فقد جّوزوا في جملة (تدافع) أن تكون في موضع نصب على الحال، وإن كانت واقعة بعد نكرة موصوفة، لا بعد معرفة. .

وعليه فإنّ الضمير فصلٌ، لأنّ ما بعده يجوز أن يكون نعتاَ لما قبله.

ألا ترى أنّهم أعملوا (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، لأنّ بها جاء التنزيل، وإن كان القياسُ الإهمالَ، لأنّها حرف غير مختصّ، وغير المختصّ حقه أن لا يعمل، فلغة تميم – والتي عليها الكوفيون في المسألة – لغة معتبرة عند جميع النحاة.

ويقول محي الدين درويش في إعراب هذه الآية : (أمة) اسم تكون، و(هي أربى) مبتدأ وخبر، والجملة (خبر تكون) وهو ما قال به الكوفيون من أنّ العماد له موضع من الإعراب، واعتبر محله، محل الاسم السابق، و(من أمة) متعلقان بـ (أربى).[1]

الفرق بين التوكيد والفصل: إذا كان التوكيد ضميراً فلا يؤكد إلا مضمر، نحو : قمتَ أنتَ، ورأيتك أنتّ، ومررت بك أنتَ. والفصل ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر والمضمر، فإذا قلت : كان زيدٌ هو القائمَ، لم يكن (هو) إلا فصلاً، لوقوعه بعد الظاهر. ولو قلت : كنتَ أنتَ القائمَ، جاز أن تكون (أنت) فصلاً، وتوكيداً، فإذا جعلته توكيداً، فهو باقٍ على اسميته، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله، قال تعالى «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم» بنصب (الرقيب) وليس كذلك إذا جعلته فصلاً لام الابتداء تدخل على الفصل، ولا تدخل على التوكيد، لأنّ اللام تفصل بين المؤكِد والمؤكَد، فتقول إن كان زيدٌ لهو العاقلَ، وإن كنّا لنحن الصالحين، ولا يجوز ذلك في التوكيد. [2]

١) إعراب القرآن (٥/ ٣٥٨).
٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣)

لكن ضمير الفصل اسم أو حرف ؟

ذهب جمهور البصريين. . إلى أنّ تسميته ضمير مجاز، لمشابهته صورته، وقد اتفقوا على أنّه ملغي (لا محل له) لكنّهم اختلفوا مع ذلك في تسميته اسما أو حرفا. . فقال جمهورهم : هو اسمٌ ألغي. . وقال بعضهم : هو حرفٌ، وذلك لاستنكارهم خلوّ الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً، ولأنّ الغرضَ منه دفع التباس الخبرِ الذي بعده بالوصف، وهذا معنى الحرف، يعني : إفادة المعنى في غيره، ولذا صار حرفاً، وانخلع عليه لباس الاسمية نظير كاف الخطاب، فإنه تجرّد من معنى الاسمية ودخل في معنى الحرف، وهو إفادته في غيره. وهو الراجح عندي.

ذهب الكوفيون. . إلى أنّ له محلاً من الإعراب، ويقولون هو توكيد لما قبله، فإنّ ضمير الرفع قد يؤكد به المنصوب، والمجرور نحو : ضربتُك أنتَ، ومررت بكَ أنتَ [1].

لكن ماذا لو سُبق بظاهر نحو : ظننت زيداً هو العاقلَ ؟ أو صحبته اللام، قال تعالى «إنّ هذا لهو القصصُ الحقُ» وقال تعالى «إنّ هذا لهو البلاءُ المبينُ».

وبعد هذا العرض السريع لأقوال النحويين بصريين وكوفيين، والمهتمين بإعراب القرآن الكريم – إذ هو المعوّل عليه – لدي النحويين، تبيّن لنا أنّ الراجحَ في المسألة هو ما ذهب إليه البصريون من أنّ ضمير الفصل لا موقع له من الإعراب، فإن من يطيل النظر في إعراب القرآن الكريم يجد ذلك واضحاً جليّا، وقد ظهر جلاؤه عند إعراب الزجاج لآية الكريمة «تجدوه عند الله هو خيراً وأعظمَ لأجراً» لو كان في غير القرآن لجاز «تجدوه هو خيرٌ وأعظمُ أجراً » لكن النصب أرجح في العربيّة، ولا يجوز في غير القرآن. . ومعناه : أنّ الضمير لا موقع له من الإعراب.

أمّا كون الضمير له موقع من الإعراب – وهو ما قال به الكوفيون – فلا ننكره، فقد قرأ أبو السمال، وابن السميفيع «هو خيرٌ وأعظمُ أجراً» وهي لغة تميم، وهي معتبرة إلا أنها مرجوحة.

وعليه فإن ما قال به البصريون هو الأولى بالإتباع، وهو الراجح عندنا. .

والله أعلم.

١) إعراب القرآن وبيانه (٨/ ٣٢٣).